

استنطاق الحدود واطال الزجر ويدل عليه قوله
 على الله عليه وسلم من ادري لنا صفة ائمتنا على احد
 الله تعالى ولفظ التوبة في قصة ما عزم بمجمله على الرجوع
 عن المزارع في موضع القولين طريقا احدها
 انها جارية فيما اذا تاب قبل الرجوع الى القاضي وبعد
 ذلك الثاني ان القولين مخصوصان بما اذا تاب قبل الرجوع
 اما بعد فنقطع بانه لا يتحقق احد وتام الكلام في مثله
 التوبة باقيا قطع الطريق في قوله في القاب ويكفي
 المزارعة واجده معلم بالجا والالف في قوله سقط
 الحد بالمهر ويروي عن مالك انه قال ان ذكره قراره ناويلا
 بان قال حسنت المفاضة فانقبل ولا يقبل الرجوع المطبوع
 في قوله فان ثبت بالسفاهة لم يثبت في ذلك
 اي بالثابت ترك كحدو الهرب وغيره ما في النهاية
 حكاية خلاف فيه كان المصود فيه انا اذا فرغنا
 على انه لا يتحقق الحد بالتوبة في ذلك منزلة التوبة
 على اي كما ينزل منزلة الرجوع من المزارع على راي هذا
 يجوز اعلم قوله لم يثبت بشي من ذلك بالواو والله اعلم
فوع اذا فرغنا من سفاهة عليه المزارع
 ثم رجع عن امره هل يجد على القاضي من رايه وجهان
 عن اي الحسين بن القطان نعم لانه لقب حجة المنيب
 وان طلب حجة المزارع وشكبه بما اذا سفاهة ثمانية

بمزارع اربعة وستة اربعة وعن اي اسحق الاملانه لا
 معنى للبتيد مع المزارع وكما عده بالاقرار وقد طر
 بالرجوع **ق**ال ولو سفاهة اربعة على
 زناها فسفاهة اربع لسفاهة على انها عدا بسقط الحد لو
 سفاهة اربعة على انه زنا وعين كل واحد زاوية من
 البيت فلا حد له لئيفقوا على فعل واحد ولو سفاهة
 اثنان على انه زنا يصام كرهه واثنان على انه زنا لها
 مطاوعة لم يجب عليها الحد وفي رجوعه على الرجل خلاف
 الكلام في حد سفاهة الزنا وفي رجوع بعضهم او
 كلهم عن السفاهة موحزا لكتاب الشهاة ذات
 وهناك تدعى كيفية السفاهة ولانه لا يد من التساير
 الزنا بخلاف ما لو قذف انا قنال رثيت حب الحد
 وان لم يرضى للتحرق العاد وهل يستتر في المزارع بالزنا
 القسرية كما في السفاهة او لا يستتر كما في القذف
 فيه وجهان في الاخرى بين ان سفاهة سفاهة الزنا
 في مجلس واحد او في مجالس متفرقة وقال ابو حنيفة
 ان سفاهة في مجالس متفرقة لم يرضى وعليه حد القذف
 والمعتبر بجلس القاضي طال امره **ل**د ان شهاة
 مقبولة عند الجماعة فذكرى عند القذف كما في
 شهاة الوفاة على امرها داخا وامتنعت كما في العبد عن
 التهمة فتكون شهاة دتمرا ولي البتول ولو سفاهة السفاهة